



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل – كلية القانون

الخطة الاستراتيجية

2028-2024

المحتويات:

5- 4	المقدمة
7 - 6	نشأة وملامح كلية القانون
8	الهيكل التنظيمي للكلية
	الملاك التدريسي للكلية
	العناصر الرئيسية للاستراتيجية
	القيم واخلاقيات العمل
	تحليل الواقع الحالي للكلية
	الغايات النهائية للخطة الاستراتيجية
	الغاية الاولى: رفع كفاءة القدرة المؤسسية لتحسين الوضع التنافسي للكلية.
	الغاية الثانية: الوصول بكلية طب الاسنان لتكون مؤسسة علمية رائدة في مجال طب الاسنان
	الغاية الثالثة: تطوير منظومة البحث العلمي
	الغاية الرابعة: تعزيز دور الكلية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة
	الغاية الخامسة: خطة التنفيذ والمتابعة

المقدمة:

يوضح التخطيط الاستراتيجي الإطار والاتجاه الذي يقود ادارة المؤسسة ويدعمها، وتعمل المؤسسات الحديثة الناجحة في إطار خطة استراتيجية تحدد فيها الاولويات ضمن الامكانيات والموارد المتاحة فيها بما يكفل تحسين الخدمات وتوفير دعم الملاكات وتطويرها مع زيادة القدرة على التعامل مع المخاطر الخارجية وبما يسهم في ادارة الازمات. وايماناً من عمادة كلية القانون بأهمية اتباع الاسلوب العلمي في اعداد استراتيجيتها (٢٠٢٤- ٢٠٢٩)، فقد تم تشكيل لجنة إعداد الخطة الاستراتيجية بأشراف السيد عميد كلية القانون بموجب الامر الاداري ذي العدد 539 / 18 / 7 في 2024 / 5 / 19 .

حرصت اللجنة على أن تتضمن إستراتيجية الكلية الإجابة عن خمسة أسئلة رئيسة هي:

السؤال الأول : - أين موقع الكلية الآن؟.

السؤال الثاني : - أين نريد أن نصل؟ (تحديد الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية)

السؤال الثالث : - كيف يمكننا الوصول إلى ما نريد الوصول إليه؟ (تحديد الإستراتيجيات والخطط والآليات والبرامج والمشاريع المطلوبة)

السؤال الرابع : - كيف نصل إلى ما نريد الوصول إليه؟ (تحديد الآليات والتوقيتات الزمنية والموارد

المطلوبة لتنفيذ الإستراتيجيات والخطط والآليات والبرامج والمشاريع المقترحة، ومتابعة تنفيذها)

السؤال الخامس : - هل وصلنا فعلاً إلى ما نريد الوصول إليه؟ (وضع آليات للتقييم والمراقبة).

وقد قامت اللجنة بالإجراءات الآتية:

1. جمع البيانات الخاصة بالكلية وتحليلها.
2. تحديد محاور الإستراتيجية وهيكلها.
3. الاتفاق على تعديل الصياغات الأولية لرؤية الكلية، ورسالتها، وقيمها الحاكمة، وغاياتها، وأهدافها الإستراتيجية.

4. تحديد البرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للكلية وإجراءاتها، التصحيحية وتحديد إطارها الزمني، والجهة المسؤولة عن تنفيذها، فضلاً عن تحديد مخرجاتها، ومؤشرات قياس نجاحها.
5. تحديد المعوقات والمحددات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية ودراساتها.
6. عقد مجموعة من ورش العمل المتخصصة لمناقشة محاور الاستراتيجية المختلفة للحصول على البيانات وإجراء التعديلات عليها.
7. وضع آلية لمتابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية على نحو دوري ومنتظم يُعد فيه تقرير نصف سنوي عن تقدم تنفيذ الخطة على وفق مؤشرات الأداء المقررة.

نشأة وملاح كلية القانون :

كلية القانون، التي بدأت رحلتها كأحد أقسام كلية المستقبل الجامعية في عام 2012، برزت منذ ذلك الحين وحصلت على الاعتراف من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تحت رعاية هيئة الإشراف والتقويم العلمي (رقم ج ح/3422 في 2012/7/6) حيث برزت كلية القانون كمؤسسة رائدة تسير على خطى قسي هندسة الحاسوب والتكييف والتبريد.

استقبلت الكلية أول دفعة من طلابها في العام الدراسي 2011-2012، ومنذ نشأتها، كانت قيادة الكلية ثابتة في ضمان أن يقدم قسم القانون تجربة تعليمية ممتازة. ويتجلى هذا الالتزام في الخبرة الاستثنائية للكلية، والتي تشمل أساتذة مرموقين يحملون درجتي الماجستير والدكتوراه، إلى جانب العديد من الألقاب العلمية. دون اغفال الفريق الإداري الذي تميز بمستوى عال من الاحتراف.

وإدراكاً لأهمية وجود بيئة تعليمية شاملة، استثمرت الكلية في الكتب المنهجية الحديثة والموارد البحثية. كما خلقت مساحات للاسترخاء والدراسة، مما عزز جواً مؤاتياً للأنشطة الطلابية المتنوعة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالرياضة والفنون والعلوم. عملت الكلية باستمرار بالتنسيق الوثيق مع المؤسسات الحكومية، مستفيدة من خبرة ومعرفة أعضاء هيئة التدريس من هذه المؤسسات لإدارة الامتحانات بنجاح.

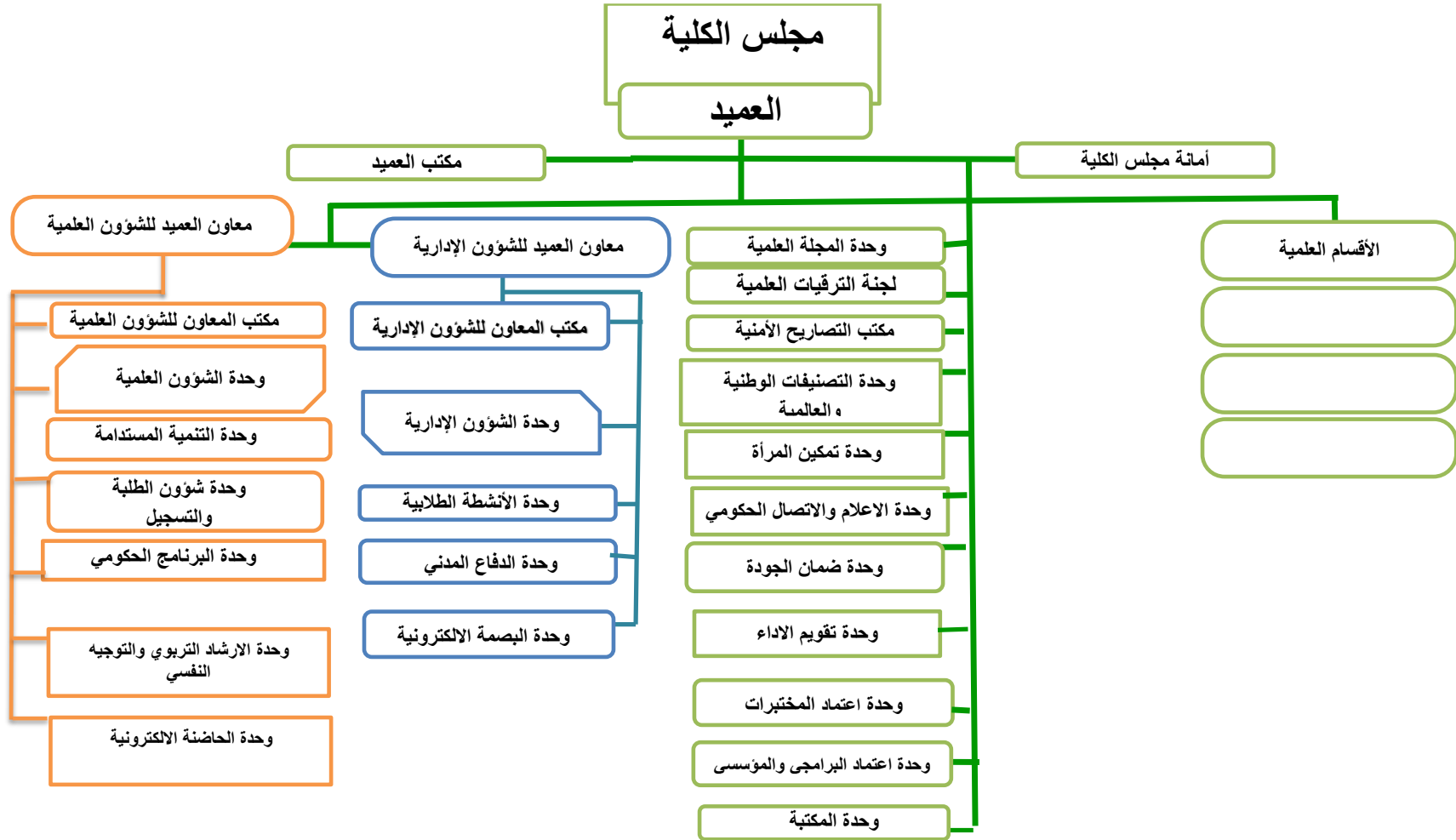
علاوة على ذلك، كانت الكلية سباقة في إقامة شراكات مع مختلف منظمات المجتمع المدني، وبث الحياة في الانضباط والارتقاء به إلى موقع مؤثر داخل الكلية والسياق الوطني الأوسع.

من خلال التفاني الذي لا يتزعزع لقيادة الجامعة، تجاوزت كلية القانون عدد كبير من الكليات المناظرة لتصبح مؤسسة رائدة على المسرح الوطني. كما حققت كلية القانون التميز كواحدة من أهم كليات القانون في البلد. وقد حصلت جهود الكلية الاستثنائية على العديد من الجوائز وعبارات الامتنان والميداليات في مختلف المجالات. والجدير بالذكر أن تنويع إنجاز الكلية يكمن في قدرتها على تخريج تسع أفواج متميزة، تساهم بشكل كبير في تطوير الخبرات القانونية المتخصصة داخل المحافظة.

باختصار، قطعت كلية القانون شوطاً طويلاً منذ إنشائها كقسم. وقد تطورت إلى مؤسسة مرموقة ذات سجل حافل من التميز وتأثير عميق على التعليم والممارسة القانونية، على المستويين المحلي والوطني.

تطمح كلية القانون الى تحقيق المخرجات التالية:

1. تخريج كوادر علمية كفؤه ومؤهلة لتقديم أفضل الخدمات الاستشارية القانونية في كافة الاختصاصات الدقيقة للقانون لفرعيه القانون العام والقانون الخاص خدمة لأبناء المجتمع ودوائر الدولة والمؤسسات المحلية والدولية.
2. تطوير التعليم المستمر لأعضاء الهيئة التدريسية بما يتناسب مع التطور الحاصل بالاختصاصات الدقيقة لكلية القانون على الصعيد المحلي ، العربي ، الإقليمي والدولي .
3. القيم: الإخلاص- الأمانة – الاحترام والتقدير- الالتزام – الاتقان – الابداع – المسؤولية – الجودة- العمل الجماعي – البحث العلمي – التعليم المستمر.
4. تبوء مكانة متميزة وكسب ثقة المجتمع عن طريق تقديم الاستشارات القانونية وبث روح العدالة لتحقيق اهداف المواطنة .
5. إعداد جيل قانوني واع مسلح ليس فقط بالمعرفة القانونية ولكن أيضا بالتزام عميق بالعدالة والمبادئ الأخلاقية وتحسين المجتمع.
6. رفد البلد بخريجين قادرين على تحمل العبء الهائل للمسؤولية، والنهوض بالمجتمع.
7. الوقوف بحزم ضد أي محاولات لانتهاك القانون أو تقويضه



ملاك كلية القانون :

ت	الاسم	الشهادة	نوع العقد	التخصص	اللقب العلمي
1	أ.د.عمار عباس كاظم الحسيني	دكتوراه	دائم	قانون	أستاذ دكتور
2	ا.م.د.فاطمة عبد الرحيم	دكتوراة	دائم	قانون	استاذ مساعد
3	أ.م.د. عبد الرحمن عبد الله	دكتوراه	دائم	قانون	استاذ مساعد
4	أ.م.د. قاسم جبرسودان	دكتوراة	دائم	تاريخ	أستاذ مساعد
5	م.د. أسعد غالي حمزة	دكتوراه	دائم	علوم سياسية	مدرس دكتور
6	م.د. ثامر رمضان امين الدليبي	دكتوراة	دائم	قانون	مدرس دكتور
7	م.د نصيف جاسم الكرعاوي	دكتوراة	دائم	قانون	مدرس دكتور
8	م.د. سجاد ثامر كاظم عبد الخفاجي	دكتوراة	دائم	قانون	مدرس دكتور
9	م.م. طه كاظم حسن	دكتوراه	دائم	قانون	مدرس دكتور
10	م.د. محمود سلمان مراد الجنابي	دكتوراه	دائم	قانون	مدرس دكتور
11	م.د كريم غنام فرحان	دكتوراة	دائم	قانون	مدرس دكتور
12	م.د. عبد الرحمن عباس دعين	دكتوراة	دائم	تاريخ قانون	مدرس دكتور
13	م.د. سعد عبيد حسين	دكتوراة	دائم	قانون	مدرس دكتور
14	م.د. قاسم رحيم حنتوش	دكتوراة	دائم	قانون	مدرس دكتور
15	م.م. ريام حسين وحيد	ماجستير	دائم	قانون	مدرس مساعد
16	م.م. علا سعد علي باقر	ماجستير	دائم	قانون	مدرس مساعد
17	م.م. ياقوت علي حسين	ماجستير	دائم	قانون	مدرس مساعد
18	م.م. شيما احمد شاکر	ماجستير	دائم	قانون	مدرس مساعد
19	م.م. علي حمزة نمرود	ماجستير	دائم	قانون	مدرس مساعد
20	م.م. قاسم رحيم عودة	ماجستير	دائم	قانون	مدرس مساعد
21	م.م. سلوان عبد الزهرة	ماجستير	دائم	قانون	مدرس مساعد
22	م.م. غثوان علي حسين	ماجستير	دائم	قانون	مدرس مساعد

23	م.م. علي محمد شنان	ماجستير	دائم	قانون	مدرس مساعد
25	م.د. محمد سامي مظلوم	دكتوراة	محاضر	قانون	مدرس دكتور
26	م.د. علي نعمة جواد	دكتوراة	محاضر	قانون	مدرس دكتور
27	م.م. ثامر عبد الجبار السعيدي	دكتوراة	محاضر	قانون	مدرس دكتور
28	م.م. مصطفى حبيب العماري	ماجستير	محاضر	إدارة اعمال	مدرس مساعد
29	م.م. فؤاد سعدون شياح	ماجستير	محاضر	علوم سياسية	مدرس مساعد

العناصر الرئيسية للاستراتيجية:

رؤية الكلية

تطمح كلية القانون إلى تبوء مكانة متميزة وكسب ثقة المجتمع التي لا تتزعزع. تتجاوز هذه الرؤية مجرد التميز الأكاديمي، وتهدف إلى إعداد جيل قانوني واع مسلح ليس فقط بالمعرفة القانونية ولكن أيضا بالتزام عميق بالعدالة والمبادئ الأخلاقية وتحسين المجتمع

رسالة الكلية

تتجسد رسالة الكلية فيما يأتي: -

1. إعداد جيل متمكن من التشريعات القانونية المختلفة والإسهام في خدمة المجتمع من خلال إكساب الطلبة المعارف والمهارات القانونية المتخصصة والمقدرة البحثية المنافسة في مجال الاختصاص.
2. رفع الوعي القانوني وتهيئة الكوادر في مختلف فروع القانون بما يحقق أعداد كوادر قانونية قادرة على خدمة الدولة.
3. تهيئة برامج متميزة لمن يلتحق بالكلية ونشر ثقافة إقامة العدالة وحماية الحقوق وإرساء دعائم الحفاظ على الحريات العامة وإعلاء قيمه الإنسان والاهتمام بالبحوث القانونية القائمة على الابتكار والإبداع.
4. تفعيل التواصل بين الطلبة والمجتمع وتعزيز قدراتهم على الاستجابة للمستجدات في المحيط الذي يعيشون فيه.
5. إشاعة التفكير والتحليل النقدي من خلال المحاضرات بما يعزز قدرات الطالب على التعامل مع مفردات الحياة القانونية في الميدان.
6. مد جسور التواصل بين بكلية القانون وبين المحاكم بشقيها القضاء الواقف ممثلاً بالمحامين والقضاء الجالس ممثلاً بالقضاء الجالس.

الأهداف

تهدف الكلية الى تحقيق إنجازات ومساهمات في تطوير الكلية ومن ثم رفع سمعة جامعة المستقبل من ناحية الثقافة القانونية، ويمكن اجمال اهداف الكلية بالآتي: -

1. تقديم رسالة تعليمية في حقل العلوم القانونية أكثر تميزا مما عليه في الجامعات الحكومية والأهلية تتوافق مع معايير الجودة العالمية في مجال التعليم الجامعي.
2. يصبو القسم إلى رفع كفاءة برامج التعليم وخطته الدراسية وتفرد أبحاثه القانونية والنوعية.
3. إعداد الخريجين من ذوي الاختصاصات القانونية مزودين بالمهارات البحثية والمهنية.
4. تنمية الوعي بالقوانين والأنظمة القانونية وتوجيهها من أجل تلبية احتياجات المجتمع.
5. الاستفادة من التقنيات الحديثة في العمل وجعل الطالب قادر على استخدامها والاستفادة منها.
6. إتباع الوسائل التعليمية الحديثة لإيصال المعلومة للطالب ومنها وسيلة المحكمة الافتراضية بشقيها الدولي والوطني وكذلك نموذج الأمم المتحدة ورسم آلية منهجية لإنجاح تلك الوسائل.
7. ضمان جودة الأداء العلمي.
8. تعزيز مبادرات خدمة المجتمع وتشجيع العمل التطوعي الجماعي، إضافة الى تفعيل العلاقات الدولية والتعاون مع الجامعات والمؤسسات.

القيم واخلاقيات العمل:

يقتضي نجاح الخطة الاستراتيجية تحديد مجموعة من القيم الحاكمة التي تمثل المنطلق الأساسي الحاكم لسلوكيات أبناء المؤسسة كافة، ولا بد لتلك القيم من عمليات تدعيم مستمرة لكي تتحول إلى ممارسات تطبيقية، وعلى أساس متين للتعاملات في الكلية على المستويات كافة. إن المحور الرئيس للقيم الحاكمة للكلية هو التميز الأكاديمي الذي يحرك مكونات رئيسة من مكونات رسالة الجامعة: التعليم والطلاب، والابحاث، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

إن التأكيد على قيم التميز في الأداء في المجالات السابقة سوف يساعد في تحقيق رسالة الكلية. ويمكن إجمال هذه القيم بالآتي:

- العالمية.
- العمل الجماعي وروح الفريق.
- الشراكة.
- التنوع.
- الإبداع والابتكار.
- النزاهة.
- الجودة والتميز.
- الولاء والالتزام المؤسسي.
- المهنية.
- المسؤولية الاجتماعية.

تحليل الواقع الحالي لكلية القانون :

أولا : - نقاط القوة (Strengths)

1. التنوع الأكاديمي: توفر كليات القانون مجموعة متنوعة من البرامج الأكاديمية والشهادات المتخصصة التي تلبي احتياجات السوق القانونية.
2. الكوادر التدريسية المتميزة: وجود أعضاء هيئة تدريسية مؤهلين ذوي خبرات علمية وعملية واسعة، ما يعزز جودة التعليم.
3. البنية التحتية المتطورة: توفر كليات القانون موارد تعليمية متقدمة مثل المكتبات الرقمية، وقاعات المحاكاة، والمختبرات القانونية.
4. الشراكات والتعاون الدولي: إقامة اتفاقيات تعاون مع جامعات ومؤسسات قانونية عالمية، مما يتيح فرص التبادل الأكاديمي والبحثي.

5. التركيز على الجودة الأكاديمية: السعي المستمر لتحسين الجودة الأكاديمية من خلال تطوير البرامج الدراسية والبحثية وفقاً للمعايير العالمية.

ثانياً: - نقاط الضعف (Weaknesses)

1. التحديات الإدارية: بعض الكليات تواجه صعوبات في الإدارة والتنظيم مما ينعكس سلباً على الأداء العام.
2. المناهج التعليمية التقليدية: بعض المناهج قديمة وغير متماشية مع التطورات القانونية الحديثة، مما يضعف قدرة الخريجين على مواكبة التغيرات السريعة في مجال القانون.
3. نقص التمويل: تعاني بعض الكليات من نقص في التمويل اللازم لتحديث البنية التحتية ودعم الأنشطة البحثية.
4. تفاوت جودة التعليم: تفاوت مستوى التعليم بين الكليات المختلفة، مما يؤثر على سمعة التعليم القانوني بشكل عام.
5. التنافس على التصنيفات العالمية: تواجه بعض الكليات صعوبة في المنافسة على التصنيفات العالمية مثل شنغهاي والتايمز، مما يتطلب تحسين مستمر في الأداء الأكاديمي والبحثي.

ثالثاً: - الفرص (Opportunities)

1. التطور التكنولوجي: استخدام التكنولوجيا في التعليم، مثل التعليم الإلكتروني والمنصات الرقمية، يمكن أن يوسع نطاق الوصول للطلاب ويحسن عملية التعلم.
2. الطلب المتزايد على التعليم القانوني: تزايد الاهتمام بالتعليم القانوني نتيجة لزيادة الوعي القانوني واحتياجات السوق القانونية المتطورة.
3. التعاون مع القطاع الخاص: فرص التعاون مع الشركات والمؤسسات القانونية لتقديم برامج تدريبية ومهنية تلبي احتياجات السوق.
4. التشريعات الحديثة: التغيرات المستمرة في التشريعات توفر فرصاً لتطوير برامج تعليمية جديدة ومتخصصة.

5. التركيز على التصنيفات العالمية: الاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين التصنيف العالمي من خلال تعزيز البحث العلمي، الشراكات الدولية، وتطوير البرامج الأكاديمية.

رابعاً: - التهديدات (Threats)

1. المنافسة العالية: ازدياد عدد الكليات وتنافسها لجذب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس يضع ضغوطاً على الكليات لتقديم مزايا فريدة.

2. التغيرات السياسية والاقتصادية: التأثيرات الخارجية مثل عدم الاستقرار السياسي أو الأزمات الاقتصادية يمكن أن تؤثر سلباً على التمويل واستقطاب الكفاءات.

3. العولمة: التنافس مع الجامعات الدولية التي قد تقدم برامج قانونية متميزة بأسعار تنافسية.

4. التغيرات في سوق العمل: التغيرات السريعة في سوق العمل القانوني تتطلب تحديثاً مستمراً للمناهج الدراسية، مما يمثل تحدياً مستمراً للكليات.

5. متطلبات التصنيفات العالمية: التحديات المتمثلة في تلبية معايير التصنيفات العالمية التي تتطلب استثمارات كبيرة في البحث الأكاديمي، الموارد البشرية، والبنية التحتية.

سبل مواجهة التحديات والتعامل الإيجابي معها

1. تعزيز الإدارة والتخطيط الاستراتيجي: اعتماد خطط إدارية واستراتيجية مبنية على أسس علمية لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف.

2. تحديث المناهج الدراسية: مراجعة وتحديث المناهج بانتظام لتتوافق مع التطورات القانونية والتكنولوجية الحديثة.

3. زيادة التمويل والاستثمار: البحث عن مصادر تمويل إضافية، مثل الشراكات مع القطاع الخاص، والمنح الحكومية والدولية.

4. تعزيز جودة التعليم: وضع معايير جودة صارمة وتحسين العمليات الأكاديمية لضمان مستوى تعليمي متميز في جميع الكليات.

5. استخدام التكنولوجيا: الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتحسين التعليم وتوسيع نطاق الوصول للطلاب، مثل التعلم الإلكتروني والمحاكاة الافتراضية.
6. التركيز على البحث العلمي: تعزيز البحث العلمي من خلال دعم الأبحاث المبتكرة، وتشجيع النشر في المجلات الدولية، وتوفير بيئة بحثية محفزة.
7. تطوير العلاقات الدولية: تعزيز التعاون مع الجامعات العالمية والمؤسسات القانونية الدولية لتحسين تبادل المعرفة والموارد الأكاديمية.
8. الاستجابة لمتطلبات التصنيفات العالمية: العمل على تلبية معايير التصنيفات العالمية من خلال تحسين الأداء الأكاديمي، وتطوير البنية التحتية، ودعم الكوادر التدريسية والبحثية.

الغايات النهائية للخطة الاستراتيجية (الأهداف) 2024 / 2028

الغاية الأولى: تعزيز الكفاءة التنافسية للكلية

تهدف هذه الغاية إلى تحسين الوضع التنافسي لكلية القانون من خلال:

1. تطوير البرامج الأكاديمية: مراجعة وتحديث المناهج الدراسية بشكل دوري لضمان تلبية احتياجات سوق العمل وتقديم محتوى علمي حديث ومتطور.

2. تحسين جودة التعليم: تعزيز جودة التعليم من خلال توفير دورات تدريبية مستمرة لأعضاء هيئة التدريس، وتبني أساليب تدريس مبتكرة وتكنولوجية.

3. زيادة الموارد المالية: البحث عن مصادر تمويل إضافية من خلال الشراكات مع القطاع الخاص والمنح الدولية، لدعم الأنشطة الأكاديمية والبحثية.

ت	الهدف	المخرجات المطلوبة	مؤشرات القياس	مسؤولية التنفيذ	التوقيت الزمني من 2024 إلى 2028	النسبة المحددة
1	تطوير البرامج الأكاديمية	مراجعة وتحديث 1. المناهج الدراسية سنوياً إدراج مقررات 2. تطورات جديدة تواكب سوق العمل.	عدد المقررات التي - تم تحديثها أو إضافتها رضا الطلاب - عن وأرباب العمل المناهج.	لجنة تطوير المناهج، أعضاء هيئة التدريس	2024 - 2028	20%
2	تحسين جودة التعليم	تقديم دورات تدريبية 1. لأعضاء هيئة التدريس كل 2. تبني 6 أشهر أساليب تدريس تكنولوجية ومبتكرة.	عدد الدورات - التدريبية المقدمة تطبيق - أساليب التدريس المبتكرة.	وحدة التطوير الأكاديمي، مركز التعليم الإلكتروني	2024 - 2028	30%
3	زيادة الموارد المالية	توقيع شراكات مع 1. القطاع الخاص الحصول على منح دولية 2. العلمي لدعم البحث.	عدد الشراكات - الجديدة مقدار التمويل الذي تم الحصول عليه من المنح.	مكتب العلاقات الخارجية، وحدة البحث العلمي	2024- 2028	50%

ملاحظات إضافية:

تطوير البرامج الأكاديمية: يجب أن يكون هناك تعاون مستمر مع أرباب العمل والخريجين لتحديد احتياجات سوق العمل وضمان توافق المناهج مع هذه الاحتياجات.

تحسين جودة التعليم: يجب أن تتضمن الدورات التدريبية تطوير مهارات التدريس واستخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم مثل التعلم عن بعد والمنصات الرقمية.

زيادة الموارد المالية: ينبغي أن تشمل الشراكات مجالات مختلفة مثل التدريب، البحوث المشتركة، والدعم المالي للطلاب.

الغاية الثانية: الوصول إلى الريادة العلمية في مجالي القانون العام والخاص

تهدف كلية القانون إلى أن تكون مؤسسة علمية رائدة من خلال:

1. التركيز على التميز الأكاديمي: تقديم برامج تعليمية متخصصة في مجالي القانون العام والخاص، تلبية معايير الجودة العالمية.
2. توظيف الكفاءات العالية: استقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين من خلفيات علمية وعملية متنوعة، لتعزيز المستوى الأكاديمي للكلية.
3. تعزيز الشراكات الدولية: إقامة شراكات استراتيجية مع جامعات ومؤسسات قانونية عالمية لتبادل الخبرات والبحوث.

ت	الهدف	المخرجات المطلوبة	مؤشرات القياس	مسؤولية التنفيذ	التوقيت الزمني من 2024 إلى 2028	النسبة المحددة
1	التركيز على التميز الأكاديمي	تطوير برامج تعليمية متخصصة في القانون العام والخاص تلبية معايير الجودة العالمية. 2. تحديث المناهج لتتضمن محتوى علمي متقدم ومتخصص.	عدد البرامج والمقررات - الجديدة المنخفضة تقييم جودة - جهات اعتماد البرامج من دولية.	لجنة المناهج، وحدة الجودة الأكاديمية		40%
2	توظيف الكفاءات العالية	استقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين من خلفيات علمية وعملية متنوعة تقديم حوافز تنافسية 2. لجذب الكفاءات العالمية	عدد أعضاء هيئة التدريس الجدد - المستقبين نسبة الكفاءات الأكاديمية إلى إجمالي الهيئة التدريسية	وحدة الموارد البشرية، وحدة التطوير الأكاديمي	2024 - 2028	30%
3	تعزيز الشراكات الدولية	إقامة شراكات استراتيجية مع جامعات ومؤسسات قانونية عالمية 2. مؤتمرات وورش عمل تنظيم مشتركة لتبادل الخبرات والبحوث.	عدد الشراكات والاتفاقيات الدولية عدد - الموقعة العمل المؤتمرات وورش المشتركة المنعقدة	مكتب العلاقات الدولية، وحدة البحث العلمي	2024 - 2028	30%

ملاحظات إضافية:

التركيز على التميز الأكاديمي: يجب أن تشمل البرامج التعليمية المحدثة وحدات تدريبية وعملية بالإضافة إلى المواد النظرية لضمان شمولية التعليم.

توظيف الكفاءات العالية: ينبغي تقديم برامج تدريبية وتطوير مستمر لأعضاء هيئة التدريس لضمان استمرارية التميز الأكاديمي.

تعزيز الشراكات الدولية: يجب أن تتضمن الشراكات الدولية برامج تبادل طلابي وأكاديمي، بالإضافة إلى مشاريع بحثية مشتركة.

الغاية الثالثة: تطوير منظومة البحث العلمي

تركز هذه الغاية على تطوير البحث العلمي من خلال:

1. دعم البحوث الابتكارية: تشجيع الأبحاث المبتكرة في المجالات القانونية المختلفة، وتوفير التمويل والدعم اللازمين.
2. تشجيع النشر العلمي: تحفيز أعضاء هيئة التدريس والطلاب على نشر أبحاثهم في مجلات علمية دولية مرموقة.
3. تأسيس مراكز بحثية متخصصة: إنشاء مراكز بحثية متخصصة في مجالات القانون المختلفة لدعم الدراسات المتقدمة.

ت	الهدف	المخرجات المطلوبة	مؤشرات القياس	مسؤولية التنفيذ	التوقيت الزمني من 2024 إلى 2028	النسبة المحددة
1	دعم البحوث الابتكارية	1. تقديم منح بحثية للأبحاث المبتكرة في المجالات إن شاء 2. القانونية صندوق دعم للأبحاث.	عدد الأبحاث - الممولة - قيمة التمويل المقدم للأبحاث.	وحدة البحث العلمي، إدارة التمويل	2024 - 2028	40%
2	تشجيع النشر العلمي	1. تحفيز أعضاء هيئة التدريس والطلاب على نشر أبحاثهم 2. تنظيم ورش عمل حول النشر في المجلات الدولية.	عدد الأبحاث - المنشورة في مجلات علمية مرموقة	وحدة البحث العلمي، مكتب النشر	2024 - 2028	30%
3	تأسيس مراكز بحثية متخصصة	1. إنشاء مراكز بحثية متخصصة في مجالات القانون المختلفة 2. الدعم اللازم لتشغيل توفير هذه المراكز	عدد المراكز البحثية - المنشأة - إنتاجية المراكز البحثية وأبحاث من دراسات	إدارة الكلية، وحدة البحث العلمي	2024 - 2028	30%

ملاحظات إضافية:

دعم البحوث الابتكارية: ينبغي تحديد أولويات بحثية واضحة تتماشى مع احتياجات المجتمع وسوق العمل، وتوفير ورش عمل تدريبية حول كيفية تقديم مقترحات بحثية ناجحة.

تشجيع النشر العلمي: يجب تقديم مكافآت مادية ومعنوية للأبحاث المنشورة في مجلات علمية دولية مرموقة، وتشجيع الحضور والمشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية.

تأسيس مراكز بحثية متخصصة: يجب أن تشمل المراكز البحثية مرافق حديثة ومتطورة، وتوفير دورات تدريبية للباحثين لتعزيز مهاراتهم البحثية والتكنولوجية.

الغاية الرابعة: تعزيز دور الكلية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة

تسعى الكلية إلى تعزيز دورها المجتمعي من خلال:

1. المساهمة في الاستشارات القانونية: تقديم خدمات استشارية قانونية للمجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية والخاصة.

2. تنظيم الفعاليات التوعوية: عقد ندوات وورش عمل تثقيفية لزيادة الوعي القانوني في المجتمع.

3. تنمية البيئة القانونية: المشاركة في تطوير التشريعات والسياسات القانونية لدعم التنمية المستدامة.

ت	الهدف	المخرجات المطلوبة	مؤشرات القياس	مسؤولية التنفيذ	التوقيت الزمني من 2024 إلى 2028	النسبة المحددة
1	المساهمة في الاستشارات القانونية	تقديم خدمات 1. استشارية قانونية للمجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية والخاصة.	عدد الاستشارات - القانونية المقدمة رضا العملاء -	قسم الاستشارات القانونية	2024 – 2028	40%
2	تنظيم الفعاليات التوعوية	عقد ندوات وورش 1. عمل تثقيفية لزيادة الوعي القانوني في المجتمع.	عدد الفعاليات - التوعوية المنظمة عدد - المشاركين فيها	إدارة العلاقات العامة والتوعية القانونية	2024 – 2028	30%
3	تنمية البيئة القانونية	المشاركة في تطوير 1. التشريعات والسياسات القانونية لدعم التنمية المستدامة.	عدد المشاركات - في عمليات تطوير التشريعات والسياسات	إدارة البحث والتطوير القانوني	2024 – 2028	30%

ملاحظات إضافية:

المساهمة في الاستشارات القانونية: يجب تقديم استشارات قانونية ذات جودة عالية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية والخاصة.

تنظيم الفعاليات التوعوية: يجب أن تكون الفعاليات التوعوية موجهة نحو الجمهور المستهدف وتشمل مواضيع تتعلق بالحقوق والواجبات القانونية.

تنمية البيئة القانونية: يجب أن تتضمن المشاركة في تطوير التشريعات والسياسات القانونية تحليلاً دقيقاً للتأثيرات المحتملة والاحتياجات الفعلية للمجتمع.

الغاية الخامسة: تنفيذ خطة متابعة فعالة

تهدف هذه الغاية إلى ضمان التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية من خلال:

1. وضع مؤشرات الأداء: تحديد مؤشرات أداء رئيسية لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف.
2. التقييم الدوري: إجراء تقييمات دورية لمراجعة الأداء وتحديد النقاط التي تحتاج إلى تحسين.
3. التطوير المستمر: تبني سياسة التطوير المستمر والتكيف مع المتغيرات لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

ت	الهدف	المخرجات المطلوبة	مؤشرات القياس	مسؤولية التنفيذ	التوقيت الزمني من 2024 إلى 2028	النسبة المحددة
1	وضع مؤشرات الأداء	تحديد مؤشرات أداء رئيسية 1. لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف.	عدد المؤشرات - الرئيسية المحددة	إدارة التخطيط والمتابعة	2024 - 2028	30%
2	التقييم الدوري	إجراء تقييمات دورية 1. لمراجعة الأداء وتحديد النقاط التي تحتاج إلى تحسين.	تكرارية التقييمات - الدورية.	إدارة الجودة والتقييم	2024 - 2028	40%
3	التطوير المستمر	تبني سياسة التطوير 1. المستمر والتكيف مع المتغيرات لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.	عدد التحسينات - التي تم تنفيذها بناءً على التقييمات	إدارة التطوير المؤسسي	2024 - 2028	30%

ملاحظات إضافية:

وضع مؤشرات الأداء: يجب أن تكون المؤشرات قابلة للقياس وذات صلة ومناسبة مع أهداف الكلية، ويجب تحديثها بانتظام لضمان دقة التقييم.

التقييم الدوري: يجب أن يتم التقييم بشكل دوري ومنتظم لتحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

التطوير المستمر: ينبغي أن يكون التطوير المستمر جزءاً من ثقافة الكلية، مع التركيز على تحسين العمليات وتطوير الكفاءات.

مهام اللجنة التنفيذية والمتابعة:

1. اعداد الخطط السنوية والنصف سنوية اللازمة لتنفيذ برامج الاستراتيجية ونشاطاتها.
2. متابعة تنفيذ الخطة وتقويمها على نحو دوري واعداد تقرير متابعة دورية.
3. وضع آلية دقيقة للتقييم والرقابة.
4. حوكمة جميع الاجراءات التي يقتضيها تنفيذ الخطة ومتابعتها.